نظام الحرب ومقاومة الحرب: رؤوس أقلام(*)

د. أحمد بيضون

استاذ في معهد العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية

رددت أصوات يتعذر إحصاؤها طيلة السنوات الأخيرة المنصرمة أن الشعب الذي نحن منه عدوّ، في جملته، للحرب الضاربة أطنابها بين أظهره، وأنه لا يستثنى من هذا الجنوح العظيم إلى السلم غير قلة ختم الله على بصائرها. ردّدت ذلك أصوات وأقلام. حتى أنه ليتراءى للمتأمل أن نفس التسليم بوجود هذه القلة غير خال من بعض تردد وحسرة، وأنه لو أمكن لأحباب السلم الإدعاء لادّعوا أن الحرب برمتها غريبة عن أهل لبنان روحاً وأجساداً، وأن أحداً منهم لم يخض غمارها قط. على أن دون هذا الادعاء امتناع التسليم بحصول حرب من غير محاربين وصراحة انتماء الكثرة من محاربينا، في معظم مراحل الحرب، إلى أرضنا هذه. ثم إن هؤلاء المحاربين، أيّاً كان التقدير المعلن لنسبة عددهم إلى جملة السكان، هم أقوام ذات حضور ثقيل وجلبة قد تصمّ آذان سواد الناس، ولكن لا يتيسر لسواد الناس أن يصمّوا آذانهم عنها. وهم، إلى ذلك، يسمون أنفسهم «الفعاليات التي على الأرض»، وهذا اسم ليس من الهين على أحد أن ينازعهم إياه ما دامت الحرب قائمة. عليه، آثر المؤثرون أن يقولوا إن أحباب السلم هم الكثرة، وأن يعيّروا أهل الحرب بقلة عديدهم، وأن يكملوا عنهم البيت المأثور إلى قافيته معلنين أن اللئام في شعبنا قليل.

ينطوي هذا الرأي على الإيحاء ـ من طرف يتفاوت فيه الخفاء والظهور ـ أن آخر صرعى الحرب سيخرون صرعى السلام يوم يتدافع اللبنانيون بعضهم إلى أحضان بعض، ويأخذ بعضهم برقاب بعض فلا يكون اختناق، من بعد، إلّا لفرط عناق. ذاك يوم سيكون ـ على ما يقال ـ شبيهاً بيوم الحشر، ولكنه الحشر في الجنّة بلا انتظار لحساب.

أولاً: القدم والثبات

وإذ يعلن الناطقون باسم هذا الشعب اطمئنانهم، في ما وراء السياسة، إلى وثوق حبال المودّة

(*) في الأصل ورقة قدّمت الى: ندوة «من اجل لبنان الموحد»، بيروت (فندق الكارلتون)، ١٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، بدعوة من دار الفن والادب.

ما بين أجنحته الكثيرة، يصدرون عن صورة رسموا ملامحها بأنفسهم لحال العلاقات بين اللبنانيين، ولكنهم يحبون أن يزعموا لها، ما أمكنهم الزعم، صفتين:

١ ـ القدم، بحيث لا يظهر أنها ـ أي الصورة ـ من صنع أيديهم، بل يظهر أنها كانت ماثلة قبلهم، في الواقع، فيتوهمون لها الموضوعية بالتالي.

٢ ـ الثبات، بحيث يبدو أن الحرب لم تنل من أصول التوادّ اللبناني، وأنه سيكفي أن يرفع الركام ويمسح التراب حتى يلتمع الجوهر الذي لم يتغير.

ويقتضي منا الوقوف على حظ الصفة الأولى من الحقيقة عودة متشابكة الطرق إلى الزمن الذي كان قبل الحرب، قريبه وبعيده. وهي عودة ليس هذا اليوم يومها. وقد حاولها كثيرون، قبل هذا اليوم، في أي حال، وكان لنا من المحاولة نصيب، نحن أيضاً. وإنه لأمر حريّ بأن يوقف عنده هذا الميل الذي يستبدّ بنا، ما إن يقع بصرنا على الحرب، إلى الإشاحة عنها والمضيّ في طلب معناها أو لا معناها، بين آفاق غاية في التباين: من التجربة الشهابية إلى سيرة المدن الفينيقيّة، ومن ولادة الميثاق الوطني إلى مجابهات القرن التاسع عشر، ومن الفتح الاسلامي إلى تركة الدولة العثمانية، ومن ولادات الطوائف إلى وصول المثال الغربي للوطن وللدولة. ولم يكن لنا أن نستغرب من أناس هذا الإقبال على استنطاق تواريخهم، لولا ما أشرنا إليه من الاشاحة عن منطوق الحاضر، أي لولا استغراق هذا المنطوق في منطوق عهود غبرت، والاكتفاء من الغنيمة بالإياب به من هناك. والحال أنه إنّما يحمل إلى هناك لتتسنى العودة به. ولكن ما يحمل من منطوق الحاضر هو الشحنات التي فيه لا معقوله، وهو وقعه على النفوس لا تحليله. الخلاصة أن حاضر الحرب، سواء أنظر إليه على أنه ارتداد إلى ماض بعينه أو على أنه خيانة لماض آخر، فإنما ينكر عليه في الحالين حظّه من الوجود بصفته وضعاً ـ أو جملة أوضاع ـ لا تستغرقها نظائر الماضي ولا أضداده، فلا بدّ من قراءة لها تلمّ ـ بين ما تلمّ به ـ بحظها من الجدة وبما تحمله إلى التاريخ.

يتوزّع رواد الماضي إذن، في أيامنا هذه، بين مستعجل لرد الحرب إلى الماضي واستنباطها منه ومستعجل لإنكار أبوته لها، يرى فيها عدواناً على صورة الماضي واغتصاباً لاحتمالات كانت الصورة المذكورة حبلى بها ففرض عليها أن تلد شيئاً غيرها ـ هو هذه الحرب ـ مختلفاً عنها كل الاختلاف. وفي كل من الحالين، يؤدي الاستعجال إلى أمر خطير. فالذين يستنبطون الحرب من التاريخ، يحيلونها إلى قضاء وقدر فيقعدون أو يقومون حيث هم منها، محاربين أو ضحايا. والذي يرون في الحرب ارتداداً على التاريخ، تتجه أبصارهم، دون إبطاء، إلى خارج هذه الأرض أو خارج هذا الشعب، إذ لا بد أن يكون الشرّ ـ ما دام طارئاً ـ قد وصل من خارج ما. يؤول الموقف الأول إلى الرغبة في كسر الداخل والخلاص من اختبار الوحدة، سواء أكانت هذه الرغبة منتهية إلى الفعل من طريق السياسة والقتال أم كانت قابعة في حدودها على صورة الرضوخ والألم والهرب. ويؤول الموقف الثاني إلى الرغبة في عزل الداخل ـ وهذا طموح مقاتلين ـ أو إلى التدويم بين تقلبات الأحوال في المحيط ـ وهذا دأب سياسيين. والضحية الفعليّة، في كل حال، هي البلاد التي يحاربها، من أهلها، من بات لا يجد لصورتها التاريخية مبرراً، ويعجز الراغب فيها عن عزلها، فيعزل نفسه في حيّز منها أو في بيته أو في أحلامه. هذا إن لم يبحث الفريقان عن معتزل لهما في المهجر، مهجر الإقامة أو مهجر الولاء. البلاد إذن ـ بأهلها ـ هي الضحية الفعلية. أما الضحية النظرية فهي الحرب، إن كان يصح القول إن الحرب ضحية. ومعنى هذا أن الفريقين لا ينظران إليها على أنها وضع ذو حقيقة وضعيّة، ولا يرون أن مصائرها متوقفة على ما يجري وما يصنع فيها، وليس على طبيعة أسبابها أو مقدماتها وحسب. وهم لا يرون أيضاً أن هذا الذي يجري ويصنع في الحرب،

ينشىء أوضاعاً جديدة لا تلبث أن تستوي بدورها أسباباً أو مقدمات لأوضاع أخرى. الحرب ضحية نظرية إذن، بمعنى أننا نرتد دائماً إلى ما قبلها، بعيداً أكان هذا الذي كان قبلاً أم قريباً. فنرغب في العودة إلى صورة الذي كان قبل الحرب، إن اعتبرنا الحرب كسراً لها، ونرغب في تغيير تلك الصورة إن اعتبرنا الحرب امتداداً لها. ولكننا لا نرى الحرب إلا كسراً أو امتداداً، فلا نراها، في ذاتها تحويلاً وتبديلاً للبشر ولأحوالهم. أما نحن فنزعم أن ما جاءت به الحرب اللبنانية، على وجه التحديد، ومازال تأتي به، إنما هو التأسيس العميق لتماديها. فهذه الحرب لا يكفي تعليلها بالتاريخ، القريب والبعيد، أية كانت وجهة التعليل، بل إنها، بما هي وضع متماد، ينبغي أن تعلل أيضاً وأولاً بما جرياتها نفسها.

والذي يتجاهله المتجاهلون هو ان الوضع حين يتمادى، بعد أن يعمّ، ينحو إلى أن يصير نظاماً. والحرب الأهلية باتت اليوم نظام حياة اللبنانيين. فهي ليست بحال ركاماً من الظروف الشاذة يكفي أن نرد كلاً منها إلى السويّة التي كانت له قبل أن يشذّ، أو يكفي أن نغيّر كلاً منها وفقاً لسويّة كنّا نتخيلها لظروفنا، قبل الحرب، وجاءت هذه الأخيرة فأوقفت سعينا إلى إدخالها في حيّز الفعل. ليست الحرب ركاماً، على كثرة ما أنتجته من الركام، وليست شذوذاً على كثرة ما نعتناه من مظاهرها بالشذوذ. وإنما الحرب نظام. ولهذا معنى بارز هو أن السلام لا يسعه أبداً أن يكون مجرّد وقف للحرب. وإنما السلام نظام جديد يحلّ، عبر عمليّات متمادية أيضاً، في محلّ نظام الحرب. ولهذا معنى بارز آخر، وهو أن مقاومة الحرب لا يسعها أن تكتفي بما قبل الحرب مرجعاً، مرغوباً فيه كان أم مطعوناً فيه، بل عليها أن تنظر في الحرب نفسها على أنها نظام، وأن ترسم بناء على هذا النظر، أولاً، صورة المستقبل المغاير.

هذا يكفي طعناً في الصفة الثانية التي قلنا ان لبنانيين كثيرين ينسبونها إلى العلاقات في ما بين اللبنانيين، وهي صفة الثبات على الود وكأن الحرب ما مرّت من هنا. بل الحرب مرّت من هنا جيئة وذهوباً، ولا تزال. وهي قد عالجت مقاومة مقاوميها، شأن أي نظام وأيّة معارضة أو مقاومة. عالجت هذه المقاومة بالعنف وبالحيلة، بالحسنى وبغيرها، مرحلة بعد مرحلة ومظهراً بعد مظهر. حتى أن هذه المقاومة التي تبدو اليوم في أوج قوتها حين ينظر إلى الحرب على انها عنف وتجاوز وقعقعة سلاح، تبدو، في الواقع، هزيلة للغاية، قاصرة ومستوعبة حين ينظر إلى الحرب على أنها نظام.

ثانياً: قوّة الإقناع

ولكن ما فحوى القول ان الحرب باتت نظاماً؟ وما الذي يجعل مقاومة هذا النظام تنحو إلى أن تكون جزءاً منه، كما كانت المعارضات الملتزمة أصول الديمقراطية البرجوازية، في رأي أجيال غبرت من الشيوعيين؟

لا يكون نظام المجتمع نظاماً بقوة الولاء الذي يمحضه إياه الناس أو معظمهم، بل بقوة الإلزام الذي يعتبر الولاء وجهاً من وجوهه لا أكثر ولا أقل. فالناس قد يحبون النظام المهيمن عليهم وقد يكرهونه. وهم في العادة موزعون بين محب وكاره وكل منهم موزع، بدوره، بين الحب والكره أيضاً. على أن قوّة النظام هي أن يفلح في إقناع معارضته بأنها لا تملك فكاكاً منه، في المنظور، لأن وسائل الخلاص التي في يدها غير مناسبة أو غير كافية، أي لأن الخلاص ليس رهناً - في الأساس - بما قد يسع المعارضة المذكورة أن تبذله من سعي. ولعل أهم ما يفضي إلى هذا الاقتناع شعور المعارضين بعجز المعارضة عن التشكّل وما يليه من تعبير وفعل، على اختلاف صور

التشكل والتعبير والفعل واختلاف درجاتها. ثم إن النظام ليس خلاف الفوضى بإطلاق. وذلك أن قدراً ما من الفوضى وأشكالاً بالذات من أشكالها ملازمة لكل نظام. وقد لا تكون الحريات نفسها غير بعض من أشكال الفوضى هذه، إلّا أنها أشكال مرغوب فيها، إجمالاً، لأن النظام نفسه ليس شيئاً مرغوباً فيه بإطلاق، ولا الفوضى مرفوضة بإطلاق. وما يعنينا الآن من هذا كله، هو أن الحفاظ على درجة رفيعة من الفوضى الاجتماعية محتاج في الغالب إلى أن ينظم تنظيماً غاية في الصرامة حتى يتعذر تداركه، وتتعذر عودة المجتمع إلى سويّته المعتادة. فهذا الحفاظ على الفوضى لا يفرض، بإطلاق، غياب النظام ولا هو يستقيم من غير نظام. فأي فوضى أعم، مثلاً، من فوضى الحرب الأهلية، وأي شعور بالجبريّة في الأمور وبالتضييق المنظم للقدرة على الاختيار، أقوى من الشعور الذي تحمله تلك الفوضى نفسها إلى أوضاع الأفراد والجماعات؟

يتأتى هذا الرزوح الثقيل للحرب على أيام الناس وعلى مصائرهم من كون الحرب نظاماً قمعياً. ونحن قد أشرنا إلى المكانة العظيمة التي لا تني الفوضى تحتلها في قلب هذا النظام. لكن علينا، أيضاً، أن نقف عند مبدأ يتبادر فوراً إلى الذهن من تلقاء ذاته، على أي حال، لوثوق الألفة التي أقامتها بيننا وبينه تربيتنا السياسيّة. ذاك المبدأ هو أن القمع لا يصلح وحده أساساً عاماً لنظام سياسي اجتماعي. فإن الالزام الذي هو ضمانة النظام ينبغي له أن يصدر لا عن القوة العارية، بل عن قوة متصلة بسبل المعاش المتاحة أمام الناس وبالعلائق الماثلة بين جماعاتهم وبالضوابط القائمة على مثلهم وأشكال سلوكهم. على أن الأنظمة تتفاوت من حيث اتكائها المباشر على القمع، أو جعلها إياه احتمالاً بعيداً مدفوناً تحت جملة من ضوابط عرفية ومشترعة، تتخذ صورة العقد الطوعي أو شبه الطوعي بين عناصر المجتمع على اختلافها. والحرب الأهلية هي، من بين الأنظمة، نظام تغلب عليه الصفة القمعية. لكن هذه الصفة لا تعفي الحرب من أن تكون إطاراً لتلبية حاجات الجماعات والأفراد، وميداناً تجوسه مطامح تلك وهؤلاء. أيّة حاجات وأيّة مطامح؟ الحاجات والمطامح التي تنشئها الحرب نفسها أو ترسم لها حدودها، شأنها في ذلك شأن أي نظام لأي مجتمع. هذا وجه آخر من وجوه عمل الأنظمة، نصل، عند هذه النقطة، إلى ضرورة استذكاره: وهو أنها - أي الأنظمة - لا تلبّي الحاجات والمطامح فحسب، بل تنشئها أيضاً، وترسم لها الفرص والحدود. وأهمية هذا الوجه هنا هو أنّه يردّنا مرة أخرى إلى الحرب بما هي ترويض، أي بما هي حاضر وفعل في الحاضر له ما بعده، لا بما هي جملة نتائج راهنة لأسباب تتفاوت حدوثاً وقدماً. أي أننا مردودون هنا من تعليل الحرب - الذي هو وسواسنا المقيم - إلى تحليلها وقياس أفعالها، واستطلاع ما أنشأته من أوضاع مترابطة لا ينفع في شأنها ما نسميه وقف الحرب، وإنما ينبغي أن نعرف من يسعه تغييرها وكيف؟ ذاك هو الشأن الذي يستحق تعليل الحرب أن يكون وسيلة من وسائل القيام به، ليس غير.

ثالثاً: لغة الطبيعيات

ومن الأدلة على ما في الحرب اللبنانية من قوة الإلزام أن الكلام عليها قد استعار، في كثير من أحواله وأطواره، لغة الطبيعيّات، في ما يصل منها إلى المخيلة العامة، وهي أكثر اللغات قدرة على حمل الاقتناع وصياغته. ومدار الاقتناع هنا أن يسلّم من يطلق عليهم اسم «المدنيين» بأن آلة الحرب تدار من مواضع ليست في متناولهم وبضروب من الطاقة لا قبل لهم بكبحها أو توجيهها. أي ان أول أفعال اللغة الحربيّة عندنا هي تعجيز «المدني» وتقزيم دوره في ما يجري له. أو ان هذا الدور، إن وجد، فهو ذنوب سلفت وأفعال وقعت من الأجداد أو من الأحفاد لم يعد تلافيها الآن

بالأمر المتيسّر. فربما قيل إننا نحصد ما زرعت أيدينا أو أيدي أسلافنا، ولكن يسارع إلى الايحاء بأن تدارك هذا الحصاد المدمّر قد فات أوانه. هكذا يؤوب «المدني» من المسؤولية لا بالرغبة في الاقدام على أخذ مصيره بيديه، بل بالشعور بالذنب وبأن ما يكابده إنما هو الجزاء الوفاق. ولا يمنع هذا فصائل المحاربين من الإطناب في القول، إن نهوض هؤلاء إلى القتال إنما هو بالذات أخذ المصير باليدين وانطلاق مواكب الحرية في الآفاق. فمثل هذا القول يحكم الطوق على أعناق «المدنيين». إذ هم، من بعد، عرضة لهجوم لم يقصدوا استدراجه وموضوع لدفاع لم يطلبوه. والهجوم والدفاع متكافلان، بالطبع، يبرّر أحدهما الآخر. وكلاهما قدر من أقدار «المدنيين» الذين ينصبّ سعي الحرب على ردّهم إلى حال البدء والتحمل، بحيث يدخل تحت هذه الحال حتى رفض الحرب والاحتجاج عليها. وهذا ـ إذا تمّ ـ هو منتهى الاقناع.

نعود إلى لغة الطبيعيات. نعفّ عن التبسّط في أمر لفظة «إفرازات» التي شحّ تداولها، منذ مدّة، برغم أننا غارقون في مسمّاها أكثر من أي وقت مضى. ننظر مثلاً في لفظة «احتقان» وفي عبارة «تنفيس الاحتقان». واستعمالهما يكثر في عشايا البدء بالقصف وأثناء القصف وفي غدواته. يحسب محررو الأخبار أنفسهم جادين كل الجد حين يقدّمون إلى الناس ما يطلقون عليه اسم «الوضع» على أنه «محتقن». أي أن الوضع هنا شيء منفوخ بمقادير من الغازات لا يحتملها حجمه ومقاومته. وأحياناً «ينفجر» الوضع الذي كان «محتقناً». فهذا احتمال طبيعيّ في أمر أي شيء «محتقن». غير أن ما هو أفضل من «الانفجار» التامّ أن يصار الى «تنفيس» الاحتقان. وهذا أمر يقتضي إحداث بعض الثقوب التي تقدم الى الناس على أنه لا بدّ منها لادراك غاية التنفيس. والثقوب المذكورة ـ التي تسمى «منافذ» ـ لا تعدو أن تكون، عادة، غير تلك التي تحدثها القذائف في بيوت المقصوفين. يبدو هذا كله في إعلام الحرب شيئاً من أفعال الطبيعة. فلا أحد يخطر له أن يسأل لماذا نطلق على الوضع صفة الاحتقان، أو أن يجادل في ضرورة انفجاره أو تنفيسه على هذه الشاكلة. ثم ان الإعلام، في الأعمّ الأغلب، لا يرى مناسباً أن يقول للناس ما هو هذا الذي يطلق عليه اسم «الوضع».

نوجز أيضاً في ذكر «المساعي المكثفة» التي تؤازر القذائف عادة في عملها لتنفيس الاحتقان. والتكثيف الذي يترجم مصطلحاً لاتينياً فيزيائياً له، بالعربيّة، نكهة كيميائية إن لم تكن مستعارة من صناعة المربّيات. فهو يوحي بفعل نفاذ، تتكاكأ الذرّات على إتيانه، شأن فعل الحوامض في المعادن. وكثافة المساعي كثيراً ما تحجب الوضع الذي يتركز عليه السعي وموضوع السعي (أي سبب التوتر المحدّد) والأطراف الذين يجري السعي لديهم، وما يعرضه السعي من حلول. بل هي ـ أي الكثافة ـ قد تحجب الساعين أنفسهم أحياناً. فلا يبقى للسامعين إلاّ أن يرقبوا تمام الفعل بعيون ساذجة لا تميّز الكيمياء من السحر ولا ينبغي لها. وذلك أن الساعين هم غير السامعين على كل حال، وأن قصارى علم السامعين هي أن ما هو آتٍ آت.

هذه الجبريّة التي تخالط كلام الحرب الأهلية، وإن كانت تخالط كل ضروب الإعلام المصاحبة لهذه الأخيرة، نراها تدرك درجات صفائها العليا في الإعلام الأقرب إلى الموقع «المدني»، أي في إعلام الدولة. وإذا لم يكن من صفات موقع الدولة، من حيث المبدأ، أن يكون هو الأقرب إلى موقع المدنيين، ولا كان لهؤلاء موقع واحد، في المجتمعات غير المبتلاة بالحروب الأهلية، فإن هذه الأخيرة قد قربت هذين الأمرين من التحقق في مجتمعنا: فجعلت لمن هم «مدنيون» وجوداً نظرياً مستقلاً، من حيث هم لا يحاربون، ومكّنت التلازم نظرياً بين هذا الوجود ووجود الدولة، حين أشفت هذه الأخيرة، فعلياً، على الانهيار والتفرق أيدي سبأ. فالدولة تمثل المدنيين من حيث هي، مبدئياً،

لا تحارب. لذا تنحو أفعال الحرب، في إعلامها، إلى أن تكون مجهولة الفاعلين. فهي لا تنسى نسياناً تاماً أن المحاربين هم رعاياها أيضاً. وإعلامها الذي يريد أن لا يميز بينهم، مبدئياً، أي أن لا يجعل لبعضهم ميزة على بعض، ينتهي إلى عدم تمييز بعضهم من بعض. فهويّاتهم تشبه في الإعلام المذكور هويّات الطوائف التي تنتمي إليها الشخصيات في كتب القراءة الابتدائية، حيث يدعى جميع الصبيان سميراً، وتدعى جميع البنات ريما.

أعلم مثلما تعلمون أن هذا التلازم بين «المدني العام» و«الدولة العامة»، في إعلام الدولة، إنما هو تلازم نظري لا أكثر، وأن الحرب جعلت الدولة فريقاً فيها، بل فرقاء. غير أن شيئاً من ضبط النفس لا يزال يحفظ لهذا التلازم نوعاً من الوجود ويغذي الاصرار على استبقائه. أو على العودة إليه كلما سنحت الفرصة. وما شئت التشديد عليه إنما هو الترادف بين الموقع المشترك الذي نسمّيه، بكل تحفظ، موقع «الدولة ـ المدنيين» وقصور التعبير المحدّد عن رفض الحرب الأهلية رفضاً جامعاً. فالرفض هنا يبقى مبدئياً، عاجزاً عن تسمية الأطراف وأفعالهم وعن الدخول في محاكمة معللة لهذه ولأولئك. أي أنه رفض منكمش على نفسه، جبريّ المصدر والمسلك، عاجز، خالٍ من روح التصدي والمعالجة. إنّه رفض دولة لا تجرؤ على النظر فعلاً في مجتمعها، ورفض مجتمع لا يجرؤ على النظر فعلاً في ملامح صورته. أي أن جلّ ما تفعله الدولة هو أنها تتلقّى عجز المدنيين، ثم تردّه إليهم مضاعفاً.

اليوم ـ أي منذ عام ونصف العام تقريباً ـ تنضاف إلى هذا الإقناع بالعجز قوة جديدة هي قوة ما بات يسمى بـ «الجمود». و«الجمود» يقدّم الى الناس، شأنه شأن «الافرازات» و«الاحتقان» و«الانفجار» وما إليها، على أنه حال من أحوال الطبيعة. أعرف أن صفة «السياسي» تطلق عليه أحياناً فيصير «جموداً سياسياً». ولكن سياسيته هذه لا تعدو حدود «أطراف» الحرب الذين كان الجمود محصّلة التجاذب بينهم. داخل هذه الحدود يحق للجمود أن يعتبر سياسياً، أي أن ينسب إلى تعارض إرادات بشرية. أما الصورة التي يزجي فيها الجمود إلى العامة فهي صورة القدر المقدّر. ومؤدى ذلك أن يوضع الجمود سلفاً خارج نفوذ العامة. فلا يعطون، بأي حال، الحق في مطالبة أطراف الحرب بمجرد عرض أسباب الجمود عرضاً واضحاً أمامهم، فكيف باستفتائهم في المواقف الآيلة الى الجمود المذكور، وكيف بتحكيمهم في شرعيتها؟ هكذا يصير الخروج من الجمود في أذهان العامة، رهناً بالتحول في إرادات، خارجية، في الغالب، تفيض عن إراداتهم من كل جانب وتتقاذفها تقاذف السيل أوراقاً يابسة. ولمّا كانت الإرادات الخارجية عديدة، وكان لكل منها الخيار بين مسالك عدّة، بحسب قراءته لاختيار سواه، في كل ظرف، فإن العامة، حين تنظر في مستقبلها ـ أي في مستقبل البلاد ـ تجد نفسها محمولة حملاً على مغادرة التحليل السياسي إلى التنجيم. ومعلوم أن التنجيم عمل من يعتقد بسيطرة النجوم على مصائر البشر وبامتناع هذه السيطرة عن البشر أنفسهم. على أنه لا بد من إضافة، ها هنا، هي أن ممارسة التنجيم ليست حكراً على العامة وحدهم، وإنما يشاركهم إياها عندنا أركان الدولة وأطراف الحرب، وأن التنجيم هو الميدان الوحيد الذي يحتل فيه المثقفون اللبنانيون موقعاً قيادياً.

رابعاً: مسالك «مدنيّة» الى نظام الحرب

لست على يقين من أن الوصف الآنف لحالنا كانت غايته حمل العامّة على أن يلوموا أنفسهم، هذا ناهيك بأن لا يلوموا إلاّ أنفسهم. لكن محاولة تقديم الحال على صورتها الفعلية أمر

حسن بذاته وإن لم يكن المحاول يستثني نفسه من الحال المذكورة، أو يمنح نفسه الحق في محاكمة شعب برمّته. نمضي في الوصف إذن. ويقتضي المضي فيه أن نعرض الآن لصور انخراطنا، على اختلاف المواقع، في نظام الحرب. وما نستخرجه من بعض الكلام الذي سبق هو أن الموقف الجبري وما يليه من شعور بالعجز، يحملان الناس حملاً على هذا الانخراط.

١ ـ الانعزال

وأولى صور الانخراط العامّة في نظام الحرب هي الانعزالية المعممة. ومسمّاها هنا ليس بالطبع، الموقف المنسوب عادة الى الموازنة والموسوم بتفريد الهوّية اللبنانية وتسويرها وصمّ الآذان عن دواعي المحيط القومي. فنحن الآن في ما دون هذا بكثير. إذ المنفتح منّا على سورية القريبة والمنفتح على عالم الفرنكوفونيا البعيد، منغلقان سواء بسواء على أهالي الحي المقابل أو سكان القرية المجاورة. والحكمة التي يزداد اللبنانيون ميلاً الى التمثل بها كلما طالت الحرب، هي تلك التي كان كثيرون منهم، قبل الحرب، يشيحون عنها برغم قدم معرفتهم بها. وهي القائلة ان من أقام في غير ملته مات بغير علته. ذاك ميل يتنامى وإن تحتم التحفظ في الاقرار به والقول إن كثيرين ممن هجروا سيعودون الى الاستقرار في ديارهم إذا استقرت البلاد على حال، وإن كثيرين يتحدّون العزلة الآن بالاستمرار في التنقل بين شطري العاصمة أو بين سائر مناطق البلاد. هذا صحيح طبعاً. ولكن اختيار مكان الاقامة أو مكان العمل دون تحسب لما تحمله الأيام الحبلى، والاقتصار في الاعتبار على المزايا الراهنة للاقامة أو العمل في هذا المكان بالذات، سيميلان، على الأرجح، الى الندرة. أي أن قوة الاقدام على الاختلاط الطويل الأجل قد ضعفت، وهي ستبقى ضعيفة الى أجل لا نعرفه. وسيثبّت هذا الضعف بقاء معظم المؤسسات الرسميّة والأهلية مقسمة، بقطع النظر عن استمرار الحرب أو انتهائها. وذلك أن جاذبية المنطق اللامركزي وحيويّة المصالح المحلّية التي مالت الحرب الى تغليبها سوف تنافحان عن تثبيت هذا الانقسام. والمعلوم أن مركزية المؤسسات، من وحدة مؤسسات الدولة الى وجود مركز تجاري واحد لبيروت، كانت هي رأس العوامل التي استدرجت اللبنانيين الى مزيد من الاختلاط وقذفت ببعضهم، لمدد كانت تقصر او تطول، من جهة من البلاد الى جهة أخرى. أي أننا سنكون فقراء، على الارجح، في ما يلي من أيامنا، الى رأس الأمور التي تحدث بها المدن في هذا العصر.

٢ ـ الجنوح

بعد الانعزالية المعممة، نذكر الجنوح المعمم مظهراً ثانياً من مظاهر الانخراط في نظام الحرب. لم نعد ندري، على وجه الدقة، ما هو المفهوم المتبقي للجنوح في مجتمع اختلطت فيه، الى هذا الحد، مصادر الحق والقانون واضطربت معايير السلوك. لكننا نعلم، بالاختبار، انه لا يزال للجنوح مفهوم ما، عندنا، لأننا لا نزال نجد كثيراً من التصرفات موسومة بسمته حين ننظر إليها عن كثب. لا تزال الدولة، مثلاً، صالحاً عاماً، في نظرنا، بحيث أن تعدي المصالح الخاصة، أو الجزئية عليها، من داخل أجهزتها أو من خارجها، يبدو لنا واقعاً، الى هذا الحد أو ذاك، تحت باب الجنوح. والحال أن هذا النوع من الجنوح ليس حكراً على التنظيم الذي يستولي على مرفأ للدولة، مثلاً، أو يفتح مرفأ غير شرعي. وإنما هو اليوم جنوح جماهيري يقع فيه من لا يدفع بدلاً لاستهلاك الكهرباء والماء ولاقتناء الهاتف. ويقع فيه من يهنىء نفسه على غياب جمرك الدولة: لأن جمارك

الميليشيات أرحم عادة، ولأن عودة جمرك الدولة لا بد أن يرفع اسعار ما يبيعه أو يشتريه من سلع. ويقع في الجنوح نفسه من يعتبر وظيفته في الدولة قاعدة انطلاق لا يكاد احتلالها يفترض مقابلاً من جانبه، يضعها خلف ظهره لينصرف إلى أعمال أخرى تعود عليه بدخول اخرى. هذا إن لم تأت الدخول الأخرى من الوظيفة نفسها فتزيد الراتب الأصلي أضعافاً. ذلك كله، حين نلمّ بمدى انتشاره، لا يعود سهلاً نعته بالجنوح من غير تحفظ. لكننا بتنا نتبين ملامح محصّلته، بعد أن اخذت تتكشّف لنا شيئاً فشيئاً، وإن كان أهل الحرب لا يزالون مترددين في اعلانها علينا. هذه المحصلة هي أن الدولة قد باتت، لا من حيث مبدؤها طبعاً، بل من حيث موقعها الفعليّ، عبئاً على المجتمع اللبناني وأنّه قد آن أوان الخلاص منها، ما دام كل جهاز من أجهزتها بات مضاعفاً بجهاز خاص مستعد للحلول محلّه ولتوفير تكلفته على المجتمع. ولولا أن هذا الإعلان يتقرر في دائرة السياسة وبشروطها، ولولا أن الأجهزة الخاصة أثقل وطأة وأشد فساداً، والحمد لله، من أجهزة الدولة، لجاز لنا الافتراض ان الاعلان المذكور قريب الحصول.

ذاك، على أي حال، هو الجنوح حيال الدولة. ويقع على امتداده الجنوح حيال المجتمع: من المضاربة على الليرة الى استقواء غير المسلح بالمسلحين لتحصيل الشهادات «العلمية» تباعاً من غير دراسة، وكأن الحق فيها هو نفس الحق في شهادات قيد النفوس، الى سلسلة من المنافع المحدودة التي تتراوح بين احتلال مكان للبسطة على الرصيف وخرق صف المنتظرين للحصول على ربطة خبز أو على صفيحة وقود. هذا وليست الصفة الاضطرارية لبعض هذه الأفعال مخرجاً لها من وضع الجنوح. فالذي يحوّل مدخراته مضطراً الى عملة قوية، تفادياً لخسرانها، والذي يعرض بضاعته على الرصيف، مضطراً، لأن محلّه الشرعي، في السوق، قد دمّر، لا يرسيان شرعيّة لهذا الفعل ولا لذاك. إلا أنهما يدلّان، طوعاً أو كرهاً على اتساع نظام الحرب ومرونته. فحين تقدّم الحرب على أنها قدر تصير المشكلات الناشئة عنها أقداراً أيضاً. لذا يبدو أي حلّ متاح لأيّة من هذه المشكلات ـ وإن بقي دون الخسارة الحاصلة ـ كسباً للإرادة في مواجهة القدر والموت. ويقتضي الرضا بهذه الصنوف من الحلول ان تضيق المطامح وتصغر الأحلام، وهي تضيق فعلاً وتصغر.

ويدخل تحت هذا الباب ايضاً شأن ضخم هو شأن المهجرين. وذاك ان المهجرين في الأصل «مدنيون» لا يقوم دليل على اختلاف موقفهم المبدئي من الحرب عن موقف جمهور الأهلين الآخرين، وهو موقف الضيق بالحرب وإن يكن فاتراً. على أن صيغة دخولهم في نظام الحرب تودي بهم الى نوع من الحرب تذرّ قرنها في ما بينهم ولو عن بعد. فالمهجرون يجري اسكان معظمهم في منازل ومكاتب يملكها أو كان يشغلها، في الأصل، مهجرون من الجهة المقابلة أو أناس يُستَعْدون، في الجهة المذكورة، فيصيرون في حكم المهجرين. والمهجّر يحمل هذه الحرب التي زج فيها بلا اختيار منه على محمل الجدّ، فيباشر إقامته في مقامه الجديد بكل العنف المفروض، ولا يكاد يبقي باباً أو كرسيّ مرحاض في موضعه إن لم يكن سبقه إليه النهابون. هكذا يعلن عداوته لمهجّر آخر لم يجاوز أن أسدى إليه معروفاً في الواقع حين غادر موضعه وتركه له. ولعلّ هذا العنف من طبيعة الأمور أو من عزمها، وفق عبارة الآية. ولكن أحكام الضرورة ها هنا ايضاً لا تمنع ـ إذا سلمنا بوجودها ـ أن يكون التهجير أوسع مداخل المدنيين الى نظام الحرب بل إلى صلبه. الى هذه العداوة بين المهجِّر والمهجّر ـ على بعد الشقة، بمعنيي الشقة!ـ ينضاف حسد المهجّر للمستقرين من حوله ـ أي من جماعته ـ فيخرج من بين المهجرين أشرس المقاتلين يتنازعهم ـ على تساو في الشراسة ـ همّ الدفاع عن محيطهم الجديد وهمّ إخضاعه. فتتم لأناس لم يكن لغايات الحرب السياسية أهميّة

استثنائية عندهم، المشاركة في وجهي الحرب الرئيسين: وجه الصراع ما بين الجماعات المختلفة ووجه الصراع في الجماعة الواحدة وعليها. يساق المهجّر سوقاً إذن الى خوض حرب مختلفة الصور والدرجات على المجتمع، لم يكن لها أن تنشب لولا ان حرباً أعمّ منها - هي الحرب الأهلية قد استحدثتها بالعنف وفرضت لها صفة الحرب على حقوق للأفراد والجماعات غير مدافعة الشرعية، أي صفة الجنوح.

على أن أعمّ صور الجنوح انتشاراً، في ديارنا اليوم، هي ضلوع الكبير والصغير في الحرب على النقد اللبناني. ولا يخطر لنا أن نسوّي ما بين الكبير والصغير في المسؤولية عن هذا الأمر. إلّا أن مشاركة الكلّ أكيدة، على تفاوت الحصص. فما يجري في هذا البحر الهائج منذ سنوات ثلاث أو أربع هو محاولة كل واحد العوم بالضغط على سواه في رزقه ولو أدى الضغط الى إغراق السوى. وقد سُمّي هذا انتحاراً جماعياً، وهي تسمية لها ما يبرّرها لأن الذين يفلحون في العوم قلّة قليلة في نهاية المطاف. لكن الأولى بهذا الجيشان الجماهيري المروّع أن يعتبر، بحد ذاته، حرباً أهلية عامة تختلف عن الحرب المعهودة باستواء كل فرد أو مؤسسة فيها معسكراً قائماً برأسه. ولنقل مرة أخرى إن استشراء اللعبة بين الجميع لا يهوّن من مسؤولية الكبار، ميليشيات كان الكبار أم مصارف أم كانوا هم الدولة بعينها. ولنقل أيضاً إن اعتماد التضخّم واسطة للعيش - وهو ما يفعله كثيرون بينهم الدولة - يشكل - وإن لم يلجم انحطاط العيش - واحداً من هذه الحلول الجانحة التي يجترحها نظام الحرب لكل مشكل ينشئه، باستثناء مشكل الموت بطبيعة الحال.

٣ - الصغارة

هذا الحل يردّنا الى المظهر الثالث من مظاهر الانخراط في نظام الحرب (بعد الانعزال والجنوح) وهو الصغارة. وأنا أؤثر لفظ الصغارة على لفظ الذلة لاتحاده في المادة اللغوية بمعنى الصغر. فاللبناني يخرج من الذل بيسر لأن زجّالاً عالي النبرة ينام في أعماق معظم اللبنانيين، ويستيقظ بين الفينة والفينة لينطق بلسان قرينه. ولكن اللبناني يغرق في الصغارة بيسر أيضاً. وأحسب أنني استوفيت الاشارة الى أهم تجليات هذه الصغارة تحت عنواني الانعزال والجنوح. ومفادها العام هو ميلنا الى الركون حيث يهبط بنا، وتدبير أمورنا حيث نستقر مؤقتاً دون سعي حقيقي الى معاودة الصعود، ولا مقاومة حقيقية لمزيد من الهبوط. فالذي يحتجز منا في طائفته أو حيّه أو إقليمه يتقبّل، عملياً، هذا الحسر لبصره وحركته وطموحه ويقصر همّه على استنباط ما ينطوي عليه الانحسار نفسه من فرص لحفظ الرأس - بل أحياناً لشموخ بالأنف هو، على الحقيقة، شموخ في الصغارة. وقليلاً ما يقاوم إغراء الفتات الذي يعرض في هذا السبيل، فتات النفوذ أو فتات المنافع. ناهيك بإغراء الأرغفة الكبيرة.

هذا، وفي الذي شدّدنا عليه من تصوّر الحرب على أنها قدر بداية تفسير للصغارة، يبعد عنا مرّة أخرى شبهة الميل الى اسلوب المحاكمة فالدينونة. وتمام التفسير قائم في ذاك الاتجاه العام الذي فرضته الحرب الى تغليب الأطر الضيقة وتزكيتها. فحربنا التي تصطرع رياحها في مدى العالم من واشنطن الى موسكو الى سائر حواضر الغرب والشرق والعرب، حوّلت أبصارنا وانفعالاتنا، في نهاية المطاف، الى عوائلنا وأحيائنا وقرانا ثم الى ميليشياتنا وطوائفنا. فلقد كنا محتاجين - ولا نزال - الى توسط دولة لنا لنبصر عبرها سائر الدول، وكنا محتاجين أيضاً الى توسط مجتمع موحد لنا لنلمّ بوحدة غيره من المجتمعات. فلمّا ذوت تلك وزلزل هذا، أصابنا الحسر الذي

ذكرناه. والحق أن العائلة - قبل الحي أو القرية وقبل الميليشيا والطائفة، وهذه كلها أطر مفروضة فرضاً الى حد بعيد - كانت هي الإطار الطبيعي الذي أظهر صموداً مرموقاً وبقي وسطاً دافئاً لافراده أثناء الحرب. فانصرف الولاء العمليّ إليها ثم الى ما يجانسها من أطر تقليدية تتجدد بالتوارث ثم كان ارتداد الناس الى حاجاتهم الأولى وما يليه ويلي الانعزال الذي توقفنا عنده من ذواء للنشاط الثقافي ذي الأفق الجامع، وكان معهما ما أشرنا إليه من تصغير للهموم وللأحلام. في ظرف هذه صفته، يحبط الميل الذي هو في صلب الحداثة الى تكوين الفرد - المواطن والمجتمع - الدولة وإبراز التقابل بينهما. ويسهّل هذا الإحباط أمرين مترادفين، واقعاً، وإن تعارضا ظاهراً. الأمر الأوّل هو الاستعاضة عن الولاء للمجتمع - الدولة بالولاء لقطب خارجي يزداد الولاء له استعاراً بقدر ما يكون هو بعيداً، لأن الرموز على خلاف الشائع، أقدر على تأجيج الهوى من أي واقع قريب، أحواله معروضة للفهم والمراقبة. والأمر الثاني هو العزوف عن السياسة والميل نحو تسليمها الى من يدعون أنهم أهلها. لا يتعارض هذان الأمران لأن الولاء السياسي المطلق والعزوف عن السياسة كلاهما عزوف عن السياسة بما هي تدبير. وهما يؤولان، في محصلتهما، الى فصل بالغ الخطورة بين مسلك القوى السياسية ومصالح الناس ورضاهم أو عدمه. أي انهما يعلّمان القوى السياسية الاستهانة بالناس والوقاحة في تحدي رغباتهم والتمادي في قمعهم واضطهادهم وفي العبث بمصائرهم. عليه شاهدنا قوى تقصف حيث لا يجد أحد غيرها مبرراً للقصف، وأخرى تصالح من تجب معاداته وتعادي من تستحب مصالحته، وثالثة تباشر علناً ما ليس يفي بمعناه لفظ الفضيحة، إلخ،... الخ.

خامساً: مقاومو الحرب

أيّة مقاومة للحرب، إذن، وهذه حالنا في الحرب وهذه مواقعنا في شباك نظامها؟

أول ما هو حريّ بالذكر ها هنا ان نقد الحرب محدود بالقمع الذي وضع له قواعده، وهي صارمة وإن تكن غير مستقرة. فإن من العبث الاعتقاد بأن حريّة النقد ما زالت، عندنا، على ما كانت عليه قبل الحرب، وان كلاً منا له ان يقول ما يشاء «في حدود القانون». الصحيح ان لكل منا ان يقول أكثر مما يشاء مدحاً للقوى التي يقيم بينها أو قدحاً في القوى المقيمة بمواجهته. ولكن الحرية تذوي متى عنَّ للنقد ان يتناول ذوي القربى والجوار. إذ ذاك يظل نقد الحرب متاحاً ولكن يمتنع ذكر الوقائع والأسماء وتصير التورية مليكة الكلام. والناقد الذي يتوخى الحياد أو التجرد والعدل يمتنع عن الذكر الصريح لأيّة وقائع حسّية بأعيانها ولأيّة أعلام إلّا ما رحم ربك. هذه الحال الأخيرة هي حالنا الآن، في هذه المحاضرة، مثلاً، وهي حال «الجمهور»، بعبارة الفقهاء.

أما «الجمهور» فهو جمهور المثقفين. وبينهم أحرار في نفوسهم وشجعان بقدر ما تجوز الشجاعة وتنفع. واللبنانيون يفقهون التورية، غالباً، ويكشطون طبقة التحفظ عن الكلام وهم يقرؤونه أو يسمعونه. لكن اعتياد المداورة في الكلام يجعل الكلام خصيّاً، رغم ذلك، وأوّل من يضيق به هو صاحبه الذي قد يتوصل الى إيثار الصمت. ثم إن في عداء المثقفين المبدئي للحرب - وهو منتشر بينهم - مشكلين غير هذا. المشكل الأول هو سهولة ارتدادهم عن هذا العداء حالما يمسّ في واحدهم عصب بعينه يختلف من واحد الى آخر. والعصب المذكور قد يتشعب على صورة لا تعصى على الإدراك ولكن يصعب التنبّؤ بها. فإذا بالعصب يمرّ بفنّ العمارة الفينيقي مثلاً أو

بالمردة أو ببني سرجون أو ببني بويه أو بصلاح الدين الأيوبي أو بطانيوس شاهين. هذا الى غير هؤلاء من أهل اليوم الذين لم نجز لأنفسنا تسميتهم، على ما أشرنا للتو. والعصب قد يصير جملة عصبية فيمر بأشياء كثيرة. حالما يمس ذلك العصب إذن يصير المثقف المعادي للحرب أشرس المقاتلين. ولا بأس، بالطبع، في المنافحة عما يراه المرء حقاً، شرط أن يبقى له ما يرى به الحق والباطل. والمثقف الذي تمس عصبيته يدركه شيء من العمى الذي نعرفه عن أهل الحرب عندنا وتأخذه حمى التلفيق. فإذا هو نافخ بين النافخين في نار الحرب، يمدّ مخيلتها بالصور الصارخة ودعاتها بالأقوال المأثورة. المشكل الثاني هو في المؤسسات التي تستوعب المثقفين، من صحف وإذاعات ومراكز بحث وما إليها. فهذه أبلغ تأثيراً من الأفراد أيّاً كان شأنهم. وقد كان أهل الحرب حتى الآن هم الأقدر على استحداثها وتشغيلها بما لهم من نفوذ وطاقات. واجتذبوا اليها مثقفين بعضهم مجانس لهم وكثير منهم غير مجانس. ومؤسسات المحاربين الثقافية قد تترك للمثقف المسالم زاوية يرتع فيها على هواه، إلّا أنها ترسم له حدود زاويته طامعة في أن يضفي هذا القلم أو ذاك بعض الجاذبية على وجهتها العامة. بل إن بعض المؤسسات التي جندت، في الماضي، خيلها ورجلها لسوق البلاد الى الحرب، وصبّت الزيت على نارها في مراحل عديدة، لبست في مراحل أخرى لبوس المنابر الحرة وأخذت تحرص على إظهار ضيقها بالحرب وأهلها. ولكن وخز العصب الآنف الذكر يزيل الخدر، ها هنا أيضاً، عن أجفان المقاتل النائم. فيتكشف لنا أمر غريب، وهو أن الذي لم يعد يريد الحرب لا يزال يمقت أسس السلام. ما إن تمسّ صلاحيات رئاسة الجمهورية حتى ينخلع قلب هذا، وما إن تمسّ اتفاقية القاهرة حتى يطير صواب ذاك. والمثقفون في هذه المؤسسات بين متوّج راسخ القدم وموظّف يغض الطرف و يستكين، ومعارض ساع الى الرضا عن نفسه ولكنّه رهين زاويته.

تردنا حال المثقفين هذه الى حال السياسيين. فإن معارضة الحرب السياسية، في هلاميّة تمثيلها، لم تعن فعلاً بتزويد نفسها منابر للاعلام وللثقافة. فاقتصر حضورها على منابر قليلة أسسها المثقفون أنفسهم في الغالب أو أحيوها ثم أخذوا يتقاسمونها والسياسيين. وعلة ذلك أن المعارضة المسالمة لم تتشكل في مؤسسات سياسيّة تجتذب المثقفين أو تحاورهم أو تتيح لهم فرص الحوار. ولا يردّ هذا الاحجام الى قصور في الوسائل، بل إلى اقتناع بادٍ على غير صعيد بالعجز حيال الحرب ـ القدر. وذلك أن أهل السلم من السياسيين قوم لا تكاد تعرف، على وجه اليقين، مواقفهم من المشكلات السياسيّة المطروحة في الحرب. فقليل منهم من يُعرف له رأي معلن في الطائفية السياسيّة أو في صورة نظام المستقبل أو في ما هو انتماء البلاد العربي أو في سبل مقاومة الاحتلال الاسرائيلي، الخ... الخ. وتقلب الأحوال ليردهم من الموقف إلى نقيضه. وهم دائمو الأسف لهذه الجريمة أو لذاك الصدام مما يقع كل يوم في الحرب. وأما صيغة الخروج من الحرب، فمتروك وضعها لأطراف الخارج وللمتحاربين.

والحال أن جعل السياسة، بما هي تصوّر وفعل، حكراً على المتحاربين، إنّما هو مطمح رئيس من مطامح الحرب وركن من أركان نظامها. وحين يصدع الساسة المسالمون برغبة الحرب هذه، يقرّون بأنهم مستوعبون في نظامها. الى ذلك يؤدي التقاء هؤلاء الساسة وجمهور العامة وكثير من الفعاليات غير السياسية على هذا الرفض الضامر للحرب، إلى الإيهام الذي ذكرناه في مطلع حديثنا بأن اللبنانيين، على اختلاف جماعاتهم، لا خلاف فعلياً بينهم، وهو ما صُرّح به تكراراً وهو ما يشير اليه، في الغالب، نعت الحرب «بالعبثية»، حين يطلق من غير روية ترد اليه معناه الفعلي. أما

الحقيقة فهي أن أهل السلم ما زالوا لا يعرفون صورة ـ أو صوراً ـ لهذا اللبنان الذي يزعمون الإجماع على صورته.

لكنّ الساسة المسالمين يطلعون في بعض الأحيان بما يشبه أن يكون رداً على تهمة الاحجام الحائقة بهم. وهو أن اللبنانيين يسعهم أن يسوّوا الخلافات الناشبة بينهم من غير حرب. فتكاد تنعدم بالتالي جدوى الحوار في صيغة السلام. ولهذا الرد معان منها ان السلام سيكون شأن أهل الحرب وحدهم، متى حلّ، وأنهم سيحفظونه «أمانة» في أعناقهم حفظهم للبلاد والعباد من قبله. ومن المعاني المذكورة أيضاً أن في أيّة صيغة للسلام حصانة من تجدد الحرب، وهذا هراء لا مسكة له. فإنه لا بدّ من صيغة للسلام تتجاوز وقف الحرب لتذهب بنظامها، لأن الحرب ـ على ما رأينا ـ ليست مجرد حالة تحول ما إن تتوقف، وإنما هي المجتمع نفسه، في صورة من صور تنظيمه. وهي صورة لا بدّ من تحليلها وتركيب غيرها بتوسط القوى المناهضة للحرب قبل توسط المحاربين. حين يقال مثلاً إن جيل الحرب هو الذي سيصنع السلام، يوحي بأن جيل الحرب هذا قد يضم في صفوفه كل لبناني كبر في الحرب ولكن طلائعه هم المحاربون. وهو تصور للجيل المذكور تكذبه كل معرفة بأبنائه حيث يوجدون، وليس في ثكنات الحرب الأهلية وحدهما. فإن جيل الحرب، في جمهوره الأعظم، هو جيل ضحايا الحرب. وقادة السلام فيه ليسوا أولئك الذين لا تظهر لهم أيّة مصلحة جوهرية في الخروج من الحرب وبناء السلام.

خلاصة القول على أي حال أن ساسة السلام لا يسوسونه بالمعنى الذي يسمّى فيه سياسة ترويض الخيول وتعهدها، وأنه ليس في ايديهم حتى اليوم أي زمام. فيسهل على الحرب ـ ولا نتعمد اللعب بالألفاظ ـ أن تظل قابضة على زمامهم. فهل تكون الحركة المطلبية قابضة على زمام ما؟ تأبى حركة النقابات ان تسيّس وهذا من حقها. لكن ساسة الحرب موجودون في قلب النقابات، وهي، بخاصة، ملجأ لبعض الذين خبت نجومهم من هؤلاء. وساسة الحرب هم الذين باشروا تفتيت الاضراب العام الأخير مثلاً فألزموه بالتوقف. وكان هذا الإضراب، وسواه من الإضرابات قبله، قد عف عن التعرض لهم مباشرة، حفظاً لوحدة المضربين وتهيّباً. ولكن الاحتياط والتهيّب بلغا ها هنا حداً قرّبهما من الممالأة. فكيف تكون للدولة «سياسة تجويعيّة» ـ على قول أهل الاضراب ـ حين تكون الدولة، من حيث هي مشلولة، أقرب الى هيئة للإغاثة تقتسم إعالة الشعب اللبناني مع أبنائه المغتربين وتخترع، عوضاً عن مواردها المنهوبة، كل ما يطول اليه الخيال من الموارد الوهمية لتواصل هذه الإعالة؟ وكيف تكون للدولة سياسة تجويعية حين تكون الدولة، من حيث هي فاعلة، مجموعة من القوى الحزبية يتنازعها تنافر الاتجاهات وائتلاف المسلك، تنهب المجتمع وتعدّ الدولة نفسها ضحيتها الأولى؟ وهل تستقيم محاسبة الدولة أو مطالبتها لمن يتجاهل أن قوى الدولة اليوم هي قوى الحرب، وأن ما في يد كل منها من الدولة إنما هو تتمة لما تحت يده من المجتمع؟ وهل يحق لمن يطلب من الدولة تحصين الليرة أن ينسى أن الدولة، بغض النظر، مؤقتاً، عن فضائحها وخطاياها (وهي ملازمة لها منذ نشأتها الأولى)، باتت مخيرة بين إعلان الافلاس وتغذية التضخم؟ وهل يجوز للنقابات، بالتالي، أن تبقى بمعزل عن المطالبة برفع أيدي النهب عن موارد الدولة وعن الدولة نفسها وعن المجتمع الذي كانت تظلّه هذه الدولة؟ قد يجوز ذلك للنقابات، في الحقيقة إذا كانت تجد فيه شرطاً لبقائها أو لاجتناب وضع الأيدي نفسها عليها كلّياً. ولكن يجوز لنا نحن أيضاً ـ في ما يتعدى محاسبة النقابات أو تقريعها ـ أن نتقصى حدود موقعها وأن نرى أنها ـ في ما خلا رمز الوحدة الشعبية الذي أوقده الإضراب للحظات ـ لا تكسر حلقة قوى الحرب ولا نظامها ولا تملك صياغة مطالبها هي صياغة قابلة للاحقاق فكيف تملك إحقاقها؟

يبقى اللبنانيون طبعاً في ما يتعدى الساسة والمثقفين والنقابات. وتبقى مقاومتهم. وقد رأى بعض المثقفين ان هذه هي المقاومة الحق: مقاومة الذين ظلوا يعبرون بين شطري بيروت تحت رصاص القنص أو رفضوا إخلاء أحيائهم برغم القذائف أو أصروا ببساطة على السعي الى رزقهم في الأيام المضطربة. ومقاومة الذين ساروا بعكازات الإعاقة وكراسيها والذين تماسكت ايديهم وهم يرتدون الثياب البيض. ومقاومة الذين حفظوا في نفوسهم أيضاً شيئاً من المودة لشركائهم في العذاب اينما كانوا وبعض الاحتقار المكتوم، الى حين، لأبهة الجلادين. لست، شخصيّاً، من أهل الحديث عن عظمة الشعب، أي شعب، بلا قيد أو شرط. بل أجد هذا الحديث مقيتاً أحياناً وخطراً أحياناً. على أنني ابصر ملامح عظمة كثيرة في تحمل اللبنانيين هذه الحرب، وأداوم التأمل في طول المدة وضخامة الجهود التي استغرقها تدمير بلادنا، ولا يزال فيها أكثر من رمق. بل إنني أمضي في التأمل الى ما هو أبعد من هذا. فأقول لنفسي إن الانعزال والجنوح والصغارة هي ايضاً من صور مقاومة الناس للحرب، إذا اعتبرت الحرب موتاً محضاً، ما دامت هذه الأوصاف المكتسبة قد اسعفت الناس في البقاء على قيد الحياة. فتتكشف لي ملامح عظمة، في هذه الأوصاف ايضاً، برغم ان معانيها وما سبق ان قلته فيها قد تشي؛ لسوء الحظ، بما هو نقيض العظمة. والحق ان ما رغبت في التعبير عنه، ها هنا، ليس، على الاطلاق، استحقاق اللبنانيين المدح أو الذم لتسلحهم، في مواجهة الحرب، بهذه الأوصاف. وإنما رغبت في القول إنه وإن كان اللبنانيون قد استمروا أحياء بفضل هذا المسلك فإن هذا المسلك نفسه كان عاملاً من عوامل أتاحت للحرب ان تستمر أيضاً. وذاك ان الحرب ليست طريقاً للموت وحسب وإنما هي أيضاً نظام حياة. وهي تعيش، بين ما تعيش به، بما تفرضه على الأحياء وليس بما تحصده من أموات فقط. ولقد كنت أؤثر، عوض ان يحيا اللبنانيون والحرب معاً، أن تموت الحرب وأن يحيا اللبنانيون.

سادساً: نظام العداوة

بعيدون نحن عن وحدة الوطن إذن وعن سيادته. وبعيدون عن العزة القومية. بعيدون أيضاً عن الحكم بالسويّة والعدل في الرعيّة وعن الحريات وعن التقدم. بعيدون عن الأحلام التي ساقتنا الى الحرب.. فإن الحرب هي نظام العداوة. والذي يعاديك ينعزل عنك، لكنه يفرض عليك ربقة من يحميك. والحرب الأهلية، على خلاف غيرها من الحروب، تنزل بهذه الربقة الى خلايا المجتمع الصغرى لأنها تخرج الحماة من تضاعيف هذه الخلايا وتبثهم بينها جميعاً. لذا يسع الحرب الأهلية أن تنشر الجنوح والانعزال والصغارة على مساحة المجتمع كله. والعداوة، بصرف النظر عن أي تعليم ديني متعلق بالمحبة أو بالتراحم، هي نفسها الجنوح والانعزال والصغارة. حتى أن الحرب الأهلية، حين تستوي معرضاً شاسعاً للصفات المذكورة، تستحيل الى شيء يشبه يوم العرض الذي تشير إليه الآية ﴿يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية﴾(*). على أن ما يعرض، يوم الدينونة، هو ذنوب سبقت في الحياة الدنيا. أما ذنوب الحرب فتنشأ وتعرض في الحرب نفسها أساساً، وإن يكن مرتكبوها متصلين بتواريخهم. والذين يقصرون همهم على استنباط الحاضر من الماضي، من غير تحفظ ولا رويّة، مؤرخون يبتغون الراحة في الحتمية أو يبتغون تعظيم علمهم فيفرطون في تعظيم موضوعه. أما الذي يزعم لنفسه المسؤولية عمّا تصنعه يداه، بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن آبائه وأجداده، فهو قد يزيد في ثقل الحمل على كاهله. إلّا انه يمنح نفسه القدرة على طرح الحمل أيضاً، لأن الحمل لا يعود جزءاً وراثياً من الكاهل □

(*) القرآن الكريم، «سورة الحاقة،» الآية ١٨.

وسائل الاتصال والتكامل العربي

حمدي قنديل

رئيس إدارة التداول الحر للمعلومات وسياسات الاتصال بمنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم.

أولًا: حدود البحث

يعتبر نظام الاتصال في مجتمع ما عنصراً أساسياً في وحدته. ويرى اينيس أن الكتابة على الحجر حفظت النسيج الاجتماعي للمجتمعات الصغيرة في مصر القديمة، وأن التوصل إلى ورق البردى ـ إضافة إلى الانتقال بالمراكب البحرية ـ كان أمراً جوهرياً في الإبقاء على مجتمع متكامل ممتد عبر وادي النيل(١).

ولذلك فعند مناقشة التواصل الإنساني، لا يمكن أن تقتصر دراستنا على وضع وسائل الاتصال الجماهيري وحدها. وليس المقصود بذلك أن هذه الوسائل لا تعتبر عاملاً مهماً في الاتصال بين البشر، ولكننا نود أن نؤكد أن فكرة شخص ما عن الآخرين لا تعتمد فقط على ما شاهده في التلفزيون أو قرأه في الكتب، وإنما تعود لدرجة كبيرة إلى ما تعلّمه أو ما لقّنه له والداه وأصدقاؤه، من خلال لغته ورموزه في معظم الأحيان(٢). الاتصال إذاً عملية اجتماعية. وهي تنطوي بذلك على عناصر لغوية وثقافية واجتماعية واقتصادية لا يمكن معالجة واحد منها بمعزل عن الآخر. ولكي نتفهّم هذه العملية، لا بد لنا من أن ننحّي جانباً الافتراض التقني بأن الاتصال يقوم على «بث للرسائل» بواسطة وسائل اتصال قادرة إلى جماعات كبيرة.

ففي البلدان العربية، تقوم مؤسسات أخرى ـ مثل المساجد ـ بدور بارز في تشكيل الرأي العام. وبمقتضى التقاليد الإسلامية القديمة، لا يعتبر إمام المسجد شخصية دينية فحسب، وإنما هو في الوقت نفسه رائد اجتماعي وربما سياسي كذلك. كما أن المسجد لا ينظر إليه كمكان للعبادة فقط، وإنما كبيت للثقافة والتربية في بادىء الأمر. وقبل أن تنهار الأمبراطورية العربية في نهاية

(١) Harold Innis, *Empire and Communication* (London: Clarendon Press, 1950).
(٢) E. Schrödinger, *My Views of the World* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1964).